

سيادة الوطن وحقوق المواطن

بقلم الصحفي ادمون صعب

جريدة النهار ١٨/٨/٢٠٠٠

العقد الاخير من التسعينات كان عقداً رائعاً بالنسبة الى الديموقراطيين، اذ تراجعت فيه الديكتاتوريات لمصلحة صناديق الاقتراع، وبلغ عدد الدول الديموقراطية ١٢٠ من اصل ١٩٠ وبات الناخبون، بفضل الانترنت، يفرضون المحاسبة على الحكومات بعدما اجبروها على معاملتهم كزبائن بدلا من قطعان يجرى علفها مرة كل ٤ سنوات ابان الانتخابا". الايكونوميست" ٢٤

لا عجب في ما يجري في معركة الانتخابات التي تقترب المرحلة الاولى منها. فهذا هو لبنان. الانتخابات فيه جزء من الفولكلور، بكل وجوهه، وإن جنح في بعض لوحاته ومشاهده الى ما يقربه احيانا من السيرك، حيث المشهد الاشد اثاره وحسباً للانفاس هو مشهد البهلوان الذي يقفز من حبل الى آخر محاولاً البقاء على قيد الحياة، وهمه ان ينتهي العرض على سلام! نقول لا عجب، ونضيف ان ما يجري هو ابسط مظاهر الديموقراطية عموماً، وليس الديموقراطية اللبنانية فحسب. فبعد العنف الذي مورس على السياسيين في لبنان بفرض قانون للانتخاب لم يضعوه هم بأنفسهم، ولا كتبوا حتى كلمة واحدة منه، وجرى تبليغهم اياه كما كان يبلىع المريض في الماضي "شربة" زيت الخروع والمانيزيا والملح الانكليزي بالقوة والاكراه. فتناولوه، في غالبيتهم العظمى، وهم يشكرون ويحمدون الذي وفرّ عليهم عناء التعب. وهم الذين لا هم لهم ولا دور سوى الخضوع للمشيئة التي تصنع النواب والوزراء، وتفقس الزعامات، وتعلي قناطر السرايات، وترفع من تشاء الى السدة الاولى والثانية والثالثة.

بل هم والحالة هذه، محلياً واقليمياً، ما كانوا سيكتبون قانوناً للانتخاب، لو تركهم "الوالي" على سجيبتهم، ولا نقول حريتهم، "افضل" من هذا القانون ارضاء له وخضوعاً وطاعة له ولمشيئته. هذه الطبقة من السياسيين التي استولدها الطائف، وتقبلت العنف الذي مورس عليها من خلال قانون الانتخاب، ترد على هذا العنف غريزياً من خلال السجلات المتجاوزة في كثير من الاحيان لمحرمات افنقدها في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ اذ كانت الاشارة الى التدخل السوري في عمليات النخب والامالة والاستبعاد آنذاك، تأتي من جماعات وشخصيات معروفة بعداؤها لسوريا ووجودها السياسي والعسكري في لبنان، مما لم تكن سوريا تحسب له حساباً. اما اليوم فالاشارات لم تعد خجولة، والتجروء على الدور السوري لم يعد محصوراً في ما سمي "اعداء" سوريا في لبنان، بل اتسع نطاقه ليشمل جماعات وشخصيات طالما كانت من "عظام الرقبة" السورية، وأحياناً كثيرة رأس الحربة لهذا الدور والمفلس لـ"مشروعيته"، فضلاً عن "المصالح المشتركة" التي تجعل من التنازل عن القرار الحر "ضماماً" لسيادة لبنان واستقلاله و"هويته"

العربية. ومثله كذلك التجرؤ على "الأجهزة" اللبنانية والسورية، وما أكثرها، دون ان يلقي ذلك اعتراضاً أو دفاعاً عن هذه الأجهزة ورؤسائها. وإذا جاز ان يُقال ان ما يجري هو "فلتان". فاننا نقول: مرحى بهذا الفلتان. هذا في الجانب السياسي. أما في الجانب الاعلامي الذي تُثار ضجة كبرى حوله ويحاول المرشح للانتخابات رئيس المجلس الوطني للاعلام ناصر قنديل ان يدخل المجلس في معمته، فلا نجد لزوماً له اطلاقاً. وإذا كان الاعلام، بشقيه المكتوب والمرئي والمسموع، قد بدا لبعض السياسيين، ولا سيما الوزراء والنواب المرشحين على اللوائح "الرسمية"، انه "فلت" من عقاله او "معتقله"، او انحرف عن الخط الذي رُسم له ظلماً وتسليطاً في العهد السابق ولم يشأ العهد الحالي ان يعدل هذا الخط عندما اعاد فتح ملفه بغية نفع قريبين منه تراخيص اذاعية وتلفزيونية ولدت ميتة - فإن هذا الاعلام قصّر في الماضي، في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ابان عهد الرئيس الهراوي ونصف العهد، في اطلاع الرأي العام على الطريقة التي كانت تدار بها البلاد، و"فضح" الدور السوري، وأظهار مساوئه، والوقوف حارساً للمال العام وحائلاً دون التمادي في اهداره. ولا خير اذا "فلت" هذه الايام، وان بفضل المال وهو عصب الانتخابات حتى في أعظم الديموقراطيات وأهمها، أي الولايات المتحدة، حيث تنفق مئات ملايين الدولارات على الاعلام الانتخابي والتجمعات والتظاهرات ووسائل الدعاية الانتخابية.

وهذا الرد، بل التنفيس للعنف السياسي عبر العنف اللفظي، بثاً وخطابة، يبقى أفضل من عنف الشارع والعنف الدموي الذي غالباً ما يُستدرج اليه الناس عندما تقفل كل الأبواب في وجوههم. وتقوى حجج الذين يردون بلطف حضاري وراق؟ على العنف السياسي الذي يتعرضون له، عبر معوقات الاقتراع وتحيز السلطة ووضع المسؤولين المرشحين قدرات الدولة وأدواتها في خدمتهم، فضلاً عن التهويل والتهديد بشتى الأساليب المتاحة - تقوى حجج هؤلاء عندما يجدون رئيس السلطة الاشتراعية التي "ولد" قانون الانتخاب بين يديها، يعترف بأن "الكل نادمون على التقسيمات الحالية، موالين ومعارضين"، وان قانون الانتخاب الحالي "غير جامع"! مؤكداً ان "لا مصلحة للعهد بعد الآن في تأليف حكومة غير سياسية". وهنا يلتقي الرئيس بري والرأي العام على ان قانون الانتخاب لم يكن توافقياً وجامعاً، حتى لا يقول انه كان مفروضاً. وان رئيس الجمهورية الذي أُلّف حكومة العهد الأولى من شخصيات غير سياسية قد عرض الرئاسة للانتقاد وإضطر الى تحمل اوزار مجموعة من المبتدئين غير المجربين، في السياسة كما في الاقتصاد والمال، فضلاً عن اخطائهم التي أوصلت البلاد الى حدود الافلاس، وشلت القطاعات، وعطلت الانتاج، وشردت الاجيال الشابة، ساترة اخطاءها و"تخبصاتاها" بالتركة الثقيلة التي ورثتها من حكومات الرئيس رفيق الحريري. ومع ان الاعلام لم يركّز كثيراً على السياسات الخاطئة للحكومة الحالية التي ما ان انخرط اعضاء فيها في المعركة الانتخابية حتى بدأوا الكشف عن عوراتها ونقائنها، وهذا ما يُفترض ان

يكون معيناً للرأي العام في محاسبة الوزراء وكذلك النواب المرشحين عن اعمالهم واخطائهم، وهذا على الأقل ما يحدد النظام الديموقراطي من هدف للانتخابات: المحاسبة والتفويض أو حجبـه. تبقى هناك مسؤولية أخرى وكبرى هي مسؤولية رئيس الجمهورية الذي يُفترض ان يكون حكماً وعلى الحياد، وهو الذي وعد أكثر من مرة بأنه سيضمن نزاهة الانتخابات ويحرص على شفافيتها. واننا لنتساءل كيف يستطيع الرئيس ان يبقى متفرجاً بعد ما قيل من كل الجهات عن التدخل الجاري في العملية الانتخابية من "أجهزة" وجهات ومراجع لبنانية وسورية. وبعد ما قاله الرئيس بري ويردده كل يوم الرئيس سليم الحص من ان عدم وضع قانون يحدد النفقات الانتخابية واستعمال المقص الاقليمي لتقسيم الدوائر المحلية، قد تسببا في تخلخل العملية الانتخابية وافسحا في المجال للمال للتحكم بمجرياتها. ثم كيف يستطيع رئيس الجمهورية ان يكون حكماً، حيادياً، مترفعاً عن المصالح والغايات، عندما يكون ابنه مرشحاً ووالد صهره وزيراً للداخلية يتعرّض لأوسع وأقسى حملة تتناول صدقية الحكم ومدى قدرته على توفير الظروف السليمة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة. حتى وإن شاء الرئيس ذلك، و"تبرأ" من ابنه سياسياً طوال فترة الانتخابات - وهذا غير منطقي وغير معقول - فان المواطنين سيعطون اميل الابن أصواتهم كرمى لوالده القائد الرئيس، ويحضنونه مقدار ما يحترمونه والده ويقدرّونه، مما يخلّ بالميزان الذي يرفعه الرئيس في وجه كل الناس.

وحتى وزير الداخلية اكبر المرشحين وأقواهم واعتاهم، وصاحب الخبرة في الانتخابات، والمكرس نصف قرن من حياته السياسية لخدمة أبناء منطقتة، سيستحيل عليه توفير الحياد والنزاهة وتكافؤ الفرص لجميع المرشحين في دائرته، وخصوصاً لأخصامه في اللائحة المنافسة التي يترأسها قريب الرئيس نسيب لحود، بعدما وضع ابن الرئيس تحت جناحه - نقول حتى وزير الداخلية المرشح لو شاء ان يكون حيادياً لاستحال عليه ذلك، لان معاونيه ومساعديه، من الاسلاك والرتب المختلفة في القوى الأمنية، لن يسهلوا له ذلك. وهو أدري من سواه بما نقول. لذلك كانت الغلطة الكبرى في جعل وزير الداخلية المرشح والزعيم السياسي غير المنازع في منطقتة، مسؤولاً عن الانتخابات، فضلاً عن التغاضي عن التدخلات من جانب "الاجهزة" وسواها، القريبة والبعيدة، التي تسنّى للرئيس الاطلاع عليها من النائب المستتكف عن الترشح نجاح واكيم عندما استقبله بعيد اعلانه الانسحاب من المعركة الانتخابية. ان الرئيس الذي لم يتوان، دفاعاً عن السيادة والكرامة الوطنية، عن توجيه أقسى الرسائل الى الأمم المتحدة في موضوع الحدود بين لبنان واسرائيل اثر اندحار جيشها من الجنوب واستعادة آخر ذرة تراب من أرض الوطن هناك، في وسعه، دفاعاً عن حق المواطن في الترشح والاقتراع، ان يتخذ أقسى الخطوات وأقصاها. والوقت ما زال متاحاً له لوقف تدخل المتدخلين، من أجهزة وأشباهاها، وكف يد وزير الداخلية عن الاشراف على العمليات

الانتخابية، وضمان نزاهتها وحريتها وشفافيتها بالاشراف الشخصي عليها، بمعاونة فريق وزاري من غير المرشحين. فهل يفعل؟